

## اطلاق مشروع الهيئة اللبنانية لضمان الجودة بمشاركة دياب وسفراء أوروبا وفرنسا وإسبانيا

المشروع في وقت رفعت فيه المفوضية الأوروبية موازنة برنامج تمبوس بشكل كبير، من أقل من ٥٠ مليون يورو إلى أكثر من ٩٠ مليون يورو، ومع إطلاق الدعوة الخامسة لاستدراج الاقتراحات في إطار برنامج تمبوس ٤، آخر مهلة ٢٣ شباط ٢٠١٢.

### دياب

أما دياب فقال: لقد واجه التعليم العالي في لبنان، في السنوات الماضية، عقبات عديدة على جميع الصعد، اقتصادية وسياسية وأمنية، وعملت الدولة على مواجهتها بكل ما أوتيت من قدرة. إلا أن نظامنا التربوي يواجه اليوم صعوبات جديدة، بعضها محلي والبعض الآخر عالمي. فعلى الصعيد العالمي، اجبر التطور التكنولوجي والعلمي السريع مؤسساتنا التربوية على تحديث برامجهم وتعديلها. أما على الصعيد المحلي، فقد شكل النمو السكاني السريع وتزايد الطلب على التعليم العالي، إضافة إلى بعض الأمور الاقتصادية والعقبات الاجتماعية، ضغطاً كبيراً على النظام التربوي في لبنان.

أضاف: بناء عليه اقتنعت هيئات التعليم العالي في لبنان بضرورة وجود نظام جديد لضمان جودة التعليم، فأطلقت وزارة التربية والتعليم العالي العمل مع بعض الخبراء على وضع اقتراح قانون لتأسيس وكالة لضمان الجودة في لبنان.

وتحدث ممثل السفير الفرنسي معرباً عن سعادة بيتون لإطلاق مشروع TEMPUS في جامعة البلمند التي تربطنا بها علاقات تعاون وثيقة، خصوصاً وأنها تزوج بين أنظمة التعليم الأنكلو-سكسونية والأوروبية، مشيراً إلى أنه في سياق التنافس الدولي المتزايد، صار إيجاد نظام وطني لضمان الجودة من أولويات التعليم العالي ومحور آليات التقييم والاعتراف لمكانة مؤسسات التعليم العالي في لبنان.

من جهته، تمنى سفير إسبانيا إنجاز هذا المشروع وتحويله إلى حقيقة بأقرب فرصة، مؤكداً التزام بلاده دعم هذا المشروع من خلال مشاركة جامعاتها ووكالات ضمان الجودة الإسبانية.

أطلق امس في حرم جامعة البلمند، مشروع جديد في إطار برنامج تمبوس الممول من الاتحاد الأوروبي بعنوان نحو الهيئة اللبنانية لضمان الجودة، برعاية وزير التربية والتعليم العالي الدكتور حسان دياب ورئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة إنجلينا أيجهورست، في حضور سفير إسبانيا خوان كارلوس غافو وممثلين عن السفير الفرنسي ومنظمة اليونسكو ورئيس الجامعة اللبنانية والمؤسسات الشريكة من أوروبا ولبنان، إضافة إلى عدد كبير من الشركاء الاجتماعيين.

وأوضح بيان للجامعة، أن المشروع، البالغ قيمته ٦٣٤٥٥٤ يورو، يهدف إلى إعداد الأضحية للهيئة، اللبنانية لضمان الجودة عبر تحديد مجموعة من المعايير والإجراءات الخاصة، وتدريب الخبراء اللبنانيين على تقييم البرامج والمؤسسات الأكاديمية. وقد أقرت الجامعات اللبنانية بالحاجة إلى عملية منظمة لضمان الجودة. وتم أخيراً وضع قانون لإنشاء هيئة وطنية لبنانية لضمان الجودة وهو قيد المناقشة في مجلس الوزراء، مشيراً إلى أنه يضم مجموعة من عشرين شريكاً، ١٢ من لبنان، بينهم وزارة التربية والتعليم العالي والجمعية اللبنانية للدراسات التربوية وعشر جامعات، و٨ شركاء من أوروبا، بينهم وكالات ضمان الجودة في فرنسا وإسبانيا و٦ مؤسسات أكاديمية. وألقى رئيس جامعة البلمند كلمة أشار فيها إلى أهمية هذا المشروع وحيويته بالنسبة إلى التعليم العالي في لبنان.

### إيجهورست

بدورها، قالت إيجهورست: مهما كان شكل الهيئة الوطنية المستقبلية، أمل أن تراعي ثلاثة مبادئ أساسية هي الإقرار باستقلالية المؤسسات الأكاديمية، الاستقلالية والحماية من التدخل السياسي المفرط، وتقليص العبء الإداري على المؤسسات الأكاديمية إلى أقصى حد ممكن. فمشروع نحو الهيئة اللبنانية لضمان الجودة ممول من الاتحاد الأوروبي في إطار تمبوس، وهو برنامج يدعم تحديث أنظمة التعليم العالي وإيجاد مساحة من التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار. ويأتي هذا